

وليد زكريا صيام

الجامعة الهاشمية

المملكة الأردنية الهاشمية

العوامل المؤثرة في بروز مشكلات مهنة المحاسبة: دراسة ميدانية مطبقة على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية

المخلص

هدفت الدراسة إلى تقييم مشكلات مهنة المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والتعرف إلى العوامل المؤثرة في بروزها، إضافة إلى تحديد الأهمية النسبية لكل مشكلة، وتصنيفها إلى مشكلات خاضعة لسيطرة الشركة أو إلى مشكلات ذات صبغة عامة، إضافة إلى اقتراح الحلول المناسبة. وقد خلصت الدراسة إلى أن هناك عدة عوامل تؤثر في بروز مشكلات مهنة المحاسبة، كما أوصت باقتراحات وتوصيات متعددة من شأنها معالجة هذه المشكلات.

مصطلحات علمية

مشكلات مهنة المحاسبة، الأهمية النسبية للمشكلات المحاسبية، التأهيل المحاسبي، النظام المحاسبي، استقلالية المحاسب، مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية، مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات.

تعد

المحاسبة من أبرز العلوم التي لقيت عناية بالغة في الدراسات التنظيمية الحديثة؛ فالوظيفة المحاسبية وظيفة ديناميكية، ينبغي أن تتغير استجابة للتغيرات في البيئة المحيطة والتطوير المستمر في احتياجات أفراد هذه البيئة.

بأنها: «عملية تحديد وقياس ونقل للمعلومات والبيانات الاقتصادية، للاستفادة من تلك البيانات في اتخاذ القرارات من قبل مستخدمي هذه البيانات» (A. A. A., 1966).

والمحاسبة في المشروع هي مركز تجمع الأعصاب، وهي العقل المفكر الذي يسيطر على الجهاز العصبي للمشروع، وذلك بسبب أهمية المعلومات التي تقدمها المحاسبة للإدارة، والتي بدونها لا يمكن

والدارسون لعلم المحاسبة يجدون تعاريف متعددة ومتنوعة لهذا العلم. غير أن أكثر هذه التعاريف ملائمة لأغراض الدراسة وأهدافها هو تعريف المحاسبة

تم تسلّم البحث في يناير ٢٠٠٠، وأُجيز للنشر في سبتمبر ٢٠٠٢.

المساهمة العامة الأردنية، وتحديد العوامل المؤثرة في بروزها، مع بيان الأهمية النسبية لهذه المشكلات، ولفت انتباه جهات أخذت على عاتقها تطوير مهنة المحاسبة في الأردن لهذه الأمور، تحقيقاً للإسهام في تحمل مسؤوليتها، واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة هذه المشكلات وحلها، لا سيما أن هذه الدراسة تهدف إلى اقتراح الحلول الملائمة في ضوء ما أفاد به ممارسو هذه المهنة في الميدان، وما يراه الباحث.

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط الآتية:

- أ - تقييم مشكلات مهنة المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، والتعرف إلى العوامل المؤثرة في بروزها.
- ب - تحديد الأهمية النسبية لكل مشكلة، مع تصنيفها إلى مشكلة تخضع لسيطرة الشركة، أو مشكلة ذات صبغة عامة.
- ج - اقتراح حلول مناسبة لمعالجة هذه المشكلات في حال وجودها.

مشكلة الدراسة

تتلخص مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:

ما المشكلات التي تواجه مهنة المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة

لإدارة المشروع أن تتخذ قراراتها بصورة علمية سليمة.

ولم تقف المحاسبة عند هذا الحد من المعلومات بل طرقت باب الحياة من نواحيها الأخرى، وها هي اليوم تؤدي أجل الخدمات للدولة، من حيث ارتكاز الاقتصاديين على المحاسبة بوصفها إحدى الطرق السليمة لتقدير الدخل القومي.

والمحاسبة من خلال قيامها بوظائفها وتحقيقها لأهدافها المتعددة على الوجه الأكمل تكون قد خدمت جهات عديدة داخل المشروع وخارجه. وهي الجهات التي لا تستطيع اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها بصورة علمية سليمة في غياب المعلومات المحاسبية.

ومن هنا تبدو أهمية المحاسبة جلية، وتبدو أهمية تقييم مشكلات مهنة المحاسبة وتحديدتها، وتعرف العوامل المؤثرة في بروزها، ومحاولة التوصل إلى وضع اقتراحات بناءة تساعد على حل هذه المشكلات، أو التخفيف من حدتها على الأقل. وتحاول الدراسة الحالية تحقيق هذه الأهداف، خدمة وسعياً لتطوير مهنة المحاسبة، لما لها من أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها الأردن لا سيما في المرحلة الحالية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها ستلقي الضوء على بعض مشكلات مهنة المحاسبة، لا سيما في الشركات الصناعية

- تطبيق مفاهيم وإجراءات محاسبية مستوردة لا تتلاءم مع الأوضاع والأنظمة الاقتصادية والمالية المعمول بها في الأردن.

أما دراسة غرايبة (١٩٨١) فقد هدفت إلى تحديد مدى ملائمة الوسائل والأدوات الكمية الحديثة التي تدرس في قاعات المحاضرات الجامعية للمحاسب الممارس، أو للطلبة الذين سيمارسون هذه المهنة في المستقبل. ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت استبانة تم توزيعها على رؤساء أقسام المحاسبة في الشركات المساهمة العامة، وتوصل إلى أن الوسائل الكمية الحديثة التي تدرس في الجامعة هي موضوعات غير ملائمة للمحاسب الممارس أو للطلبة الذين سيمارسون هذه المهنة في المستقبل؛ حيث إن لهذه الوسائل قيمة علمية كبيرة إذا عرف رئيس قسم المحاسبة متى وكيف يستعملها، وأن عدم انتشار استعمال بعض الوسائل الكمية الحديثة يعود كما يبدو إلى أن كثيراً من المحاسبين يشعرون أنهم غير مؤهلين في هذا المجال. فإذا توافر لهم التدريب على تطويع هذه الأدوات فإنه من المتوقع أن يعمم استخدامها في المشروعات؛ مما يؤدي إلى إنتاج معلومات أفضل وقرارات أوفر حظاً من الجودة.

وفي ورقة بحثية بعنوان «واقع مهنة المحاسبة في الدول النامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية» أكد مطر (١٩٩٠) أن الدول النامية عموماً تشكو من

العامّة الأردنية؟ وما العوامل المؤثرة في بروز هذه المشكلات؟ وما الأهمية النسبية لهذه المشكلات؟ هل هي ذات صبغة خاصة بالشركات الصناعية أم أنها ذات صبغة عامة؟ وما الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات؟

الدراسات السابقة

تتسم الدراسات النظرية حول مهنة المحاسبة ومشكلاتها المختلفة بالوفرة النسبية، أما الدراسات الميدانية فهي تتسم بالندرة، لا سيما في مجال الشركات الصناعية. ونعرض فيما يأتي لأهم تلك الدراسات:

هدفت دراسة عطية (١٩٨٠) إلى تقييم مشكلات مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن؛ حيث أجريت هذه الدراسة باستخدام استبانة تم توزيعها على ١٥٧ مشتركاً؛ منهم رؤساء أقسام المحاسبة في الشركات والبنوك، ومنهم مدققون قانونيون، بالإضافة إلى أساتذة الجامعة الأردنية، ومديري الدوائر والمؤسسات في الأردن، وتحليله نتائج الدراسة توصل إلى أن هناك عدة مشكلات تواجه مهنة المحاسبة والتدقيق منها:

- عدم تحقق الشمول والكفاية في المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية التي تنتجها أقسام المحاسبة.

- عدم تطبيق محاسبة التضخم على الرغم من ارتفاع الأسعار لمختلف المواد والسلع الرأسمالية في الأردن.

العرب تحظى بقبول عام لتنظيم أدائهم المهني.

٣ - تدني المستوى المهني لبعض المحاسبين، مما ينعكس على نوعية الخدمات التي يقدمونها.

٤ - عدم وجود الجمعيات المهنية المحاسبية التي توفر الحماية لمصالح المحاسبين وحقوقهم.

٥ - عدم الالتزام الدقيق بمسؤوليات المهنة وأخلاقياتها من قبل بعض المحاسبين.

٦ - عدم مواكبة المحاسب العربي للتطورات التقنية في استخدام الحاسوب ونظم المعلومات بالقدر اللازم لمواكبة هذا التطور.

٧ - ضعف المناهج التدريسية في الكليات والجامعات التي تقوم بتأهيل المحاسبين، وعدم تطويرها بما يتلاءم ومتطلبات العصر.

٨ - ضعف خريجي الجامعات العربية في مهارات الاتصالات وتبادل الأفكار والتعبير السليم، والمهارات التحليلية والتدريب القيادي ومهارات الإقناع والمفاوضة والمهارات الاستشارية.

٩ - عدم وجود برامج التدريب الكافية. أما دراسة رمضان (١٩٩٢)، فقد هدفت إلى تقويم فعالية التدريس في قسم المحاسبة بكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية / جامعة اليرموك، وذلك باستخدام استبانة

نقص المحاسبين المهنيين؛ لأن مهنة المحاسبة فيها ما زالت حديثة العهد نسبياً، فضلاً عن أن النظرة الاجتماعية لها ما زالت متدنية بشكل عام؛ إذ لا تعامل على أنها مهنة مستقلة لها كيانها الخاص، بل على أنها مهنة تابعة، تمليها اعتبارات قانونية تجعل بعضاً منهم ينظر إليها بوصفها وسيلة للتهرب الضريبي أكثر من كونها نظاماً للمعلومات يساعد في عملية اتخاذ القرارات. ويرجع السبب في ذلك إلى أن خدمات مهنة المحاسبة غير ملموسة ويصعب قياسها؛ لأنها تركز خاصة على النواحي الإجرائية على حساب نواحي الخلق والإبداع حتى إن شخصية المحاسب ذابت معها في شخصية كاتب الحسابات.

وفي ورقة عمل بعنوان «تأهيل المحاسب العربي»، قدمها دهمش (١٩٩٠)، تُرست الصعوبات والعقبات التي تواجه المحاسبة وتدقيق الحسابات في العالم العربي، ووصفت بأنها انعكست على المحاسب العربي وأدائه بوجه خاص، والمهنة بوجه عام. ومن تلك المشكلات والصعوبات:

١ - تتصف بعض المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي بعدم الوثوقية، وعدم فهمها من قبل القارئ، والتأخر مما يجعلها غير مفيدة في عملية صنع القرارات.

٢ - عدم وجود مبادئ وأصول محاسبية، وقواعد وأدلة تدقيق متعارف عليها لدى المحاسبين

الآلية المناسبة لمتابعة جميع ما يصدر عن اللجنة الدولية لمعايير المحاسبة (IASB) من معايير، ومن ثم محاولة تنقيح هذه المعايير بقصد تقليص تطبيقاتها البديلة إلى حدها الأدنى من جهة، وكذلك السعي نحو تكييف تلك المعايير على نحو يسائر الظروف البيئية في الأردن.

أما البحث الذي قام بإجرائه الراشد (١٩٩٣)، فقد هدف إلى دراسة مدى صلاحية البيانات المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء. وقد تضمنت الدراسة استعراضاً لإجراءات إعداد الموازنات التخطيطية، وتنظيم تقارير الأداء والكشف والقوائم المالية بوصفها أدوات لمتابعة التنفيذ.

واتضح من الدراسة أن الموازنات والقوائم المالية تعد على مستوى المنشأة إجمالاً من غير مراعاة متطلبات التخطيط والرقابة وتقييم الأداء.

ومن أجل زيادة الفائدة من الموازنات التخطيطية وتقارير الأداء تضمنت الدراسة مقترحات وتوصيات بوضع خطط تفصيلية وإعداد تقارير على مستوى مراكز المسؤولية في المنشأة.

وهدف دراسة قاقيش والحمود (١٩٩٤)، إلى تحديد الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الأردن. ولتحقيق هذا الهدف تم تصميم استبانة وزعت على عينة ممثلة لمجتمع الدراسة بلغ عدد أفرادها (٩٢)، وبلغت نسبة الاستجابة ٧٥٪.

مدرسة ماكنتاير للتجارة/جامعة فرجينيا التي تم تصميمها لقياس فعالية التدريس هناك.

وقد حددت عناصر قياس فعالية التدريس في ثلاثة أبعاد أو مجالات رئيسة هي: المادة وموضوعاتها، الكتاب المقرر والواجبات، المدرس.

وقد توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط كبير بين هذه العناصر وفعالية التدريس وتأثيرها على تأهيل المحاسب للحياة العملية.

وقد هدفت الدراسة التي أجراها مطر (١٩٩٣)، إلى بيان أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية؛ وذلك من خلال العرض والتحليل للمشكلات المحاسبية التي ترتبت على وجود عدة بدائل للمعايير المحاسبية، ومن ثم البحث عن الحلول الملائمة لتلك المشكلات.

وقد اختتم الباحث دراسته بمجموعة من التوصيات كان آخرها: «أما في الأردن فيتطلب الأمر لتحقيق الاتساق بين ممارسات المهنيين - سواء في إعداد البيانات المالية أو في تدقيقها - إصدار تشريع قانوني رسمي وملزم بشأن إلزام المهنيين بتطبيق معايير المحاسبة الدولية إلى حين إصدار معايير قطرية. لأن إصدار تشريع كهذا هو وحده الكفيل بقطع الطريق أمام أية محاولة للتهرب من الالتزام بتطبيق تلك المعايير».

كما أشار الباحث إلى وجوب تحميل المهنة في الأردن، وكذلك جهات الرقابة والإشراف على المهنة، مسؤوليتها بإيجاد

التوصيات والاقتراحات اللازمة بشأنها للجهات المختلفة.

وقد شملت الدراسة الميدانية الفئات الأربع ذات العلاقة بالبرنامج وهي: الدارسون في البرنامج، والخريجون، وأعضاء هيئة التدريس، والجهات التي يعمل فيها الخريجون، بقصد الوقوف على وجهات نظر هذه الفئات بشأن السبل والوسائل الملائمة لتطوير البرنامج وتحسين نوعية خريجيه، ووزعت استبانة على عينة الدراسة صممت خصيصاً لهذا الغرض.

وخلصت الدراسة إلى وجوب تعديل مسار البرنامج باستحداث تشعب خاص لمنح شهادة الماجستير في المحاسبة، ووضع معايير مقننة معتمدة للقبول في البرنامج ليتم تطبيقها على أسس موضوعية لاختيار الطلبة الملتحقين به، وزيادة الوزن النسبي للمواد المطروحة حالياً في البرنامج، إضافة إلى تحديث أساليب التدريس والتقويم، وتوفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة للبرنامج، وإشراك متخصصين وخبراء من سوق العمل؛ سواء في تطوير الخطة الدراسية، أو في توصيف المواد المطروحة، أو في التدريس ومناقشة الرسائل.

ويرى مطر (١٩٩٤)، أن أية جهود تبذل من أجل تحسين فاعلية المهنة المحاسبية في الأردن يجب أن تسير على ثلاثة محاور رئيسة على النحو الآتي:

١ - الحرص على تحسين نوعية مدخلات المهنة.

وقد تبين من الدراسة أن أهم المشكلات تتمثل في:

- عدم توافر الاستقلالية والحصانة لرئيس الديوان والمدققين، وتبعية الديوان مالياً وإدارياً للسلطة التنفيذية.

- عدم كفاية مدققي الديوان من حيث العدد والخبرات.

- ضعف النظم المحاسبية والرقابة الحكومية.

- عدم اكتراث الجهات المعنية بملاحظات المدققين بسبب غياب الإجراءات الرادعة.

وقد قام سعادة ومطر (١٩٩٤) بإجراء دراسة هدفت إلى تحقيق مجموعة من الأغراض من أهمها ما يأتي:

١ - تقييم برنامج الماجستير في العلوم الإدارية (تخصص المحاسبة) الذي تقدمه كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية بالجامعة الأردنية من حيث جدواه وفعاليته؛ وذلك بالتحقق من مدى قدرة البرنامج في وضعه الحالي على توفير خريجين يلبيون احتياجات سوق العمل؛ سواء من حيث الكم أو النوع.

٢ - تشخيص أهم المشكلات والمعوقات التي تواجه البرنامج وتجعله قاصراً عن تحقيق الأهداف المرسومة له.

٣ - تحديد أفضل السبل والوسائل الملائمة لتطوير البرنامج، وتقديم

وقد أكد أبو غزالة (١٩٩٧)، أنه «في كل عام يتخرج آلاف المحاسبين من مختلف الجامعات والكليات في البلاد العربية، ولكن ما نود التركيز عليه هو نوعية هؤلاء الخريجين ومدى استعدادهم لتحمل مسؤولية العمل بفاعلية واقتدار، في ضوء التطور المستمر في عالم التجارة والأعمال. فلقد أثبتت الدراسات أن الخريجين يعانون من ضعف في معظم المهارات المطلوبة للعمل. والذنب ليس ذنبهم بل إن القصور هنا يكمن في أسلوب التعليم الجامعي، وفي نوعية المناهج المحاسبية التي تدرس. وأعتقد أن التعليم المحاسبي والتجاري يجب أن يحظى باهتمام أكبر في جامعاتنا العربية لتنمية قدرات الطلبة، لتستطيع سد الفجوة بين مجتمع الأعمال الآخذ في النمو، وتلبية الحاجات، والمتطلبات الجديدة للعمل من خلال الخريجين المؤهلين».

وفي دراسة حول التأهيل المحاسبي وعصر العولمة قدم صيام (١٩٩٨)، عدة اقتراحات من شأنها تحقيق القدرة على منافسة الخبرات المهنية المحاسبية في الدول المتعولمة نذكر منها:

- ١ - التشدد في أسس تعيين المحاسبين في الشركات، وفي شروط منح التراخيص لمدققي الحسابات.
- ٢ - توحيد قوانين مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في الدول العربية لتملك القدرة التنافسية مع الدول المتقدمة.

٢ - تطوير التشريعات والقوانين والمعايير التي تحكم المهنة.

٣ - وجود جهات نشطة للرقابة والإشراف تكفل حسن تنفيذ اللوائح والتشريعات والمعايير المهنية.

أما دراسة السعيدة (١٩٩٦م)، فقد جاءت للتعرف إلى الصعوبات التي تواجه شاغلي الوظائف المحاسبية في القطاعين العام والخاص بمحافظات الجنوب في الأردن، واقتراح حلول لها؛ حيث تم تحديد جميع الصعوبات المحتملة وتوزيعها على أربعة حقول هي:

- ١ - الصعوبات المتعلقة بالتأهيل العلمي والتدريب على العمل.
 - ٢ - الصعوبات المتعلقة ببيئة العمل.
 - ٣ - الصعوبات المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة في الأردن.
 - ٤ - الصعوبات الشخصية المتعلقة بشاغلي الوظائف المحاسبية أنفسهم.
- وقد أظهرت هذه الدراسة وجود صعوبات في كل الحقول المذكورة، وهو يؤثر سلباً على أداء شاغلي الوظائف المحاسبية، وأداء المؤسسات التي يعملون بها. واختتمت الدراسة بتوصيات متعددة؛ من ضمنها إيجاد التنسيق والتعاون بين كل الجهات المهمة بمهنة المحاسبة لتطويرها وتفعيل دورها في خدمة الاقتصاد الوطني.

- ٣ - تطوير المعارف والخبرات لدى المحاسبين ومدققي الحسابات والشركات ومكاتب التدقيق عن طريق برامج التعليم المهني والتدريب.
- ٤ - إعادة النظر في الخطط الدراسية وأساليب التدريس في أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية.
- ٥ - العمل الجاد على وضع ميثاق شرف يحكم سلوكيات مهنة المحاسبة والعاملين فيها.
- وقد هدفت الدراسة التي أجراها صيام وجيحان (١٩٩٩)، إلى التعرف إلى ماهية المشروعات الصغيرة وتحديد خصائصها ومميزاتها، مع إظهار دور المحاسبة فيها؛ وذلك من خلال تقديم نموذج مقترح مبسط لعمليات التسجيل في الدفاتر المحاسبية، تمهيداً لإظهار نتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي بما يخدم عملية اتخاذ القرارات. وتوصل الباحثان إلى مجموعة من التوصيات والاقتراحات؛ من ضمنها وجوب وضع نظام محاسبي واضح سهل وملزم لأصحاب المشروعات لتسهيل متابعة أعمالهم وأنشطتهم.
- وأكد سلمان (١٩٩٩)، في معرض حديثه عن عولمة المحاسبة في الأردن على أن هناك فجوة واسعة في هذا المجال، ناجمة عن تخلف القواعد المحاسبية عن اللحاق بالمسيرة الاقتصادية العالمية. وشدد على أنه لا بد من ردم هذه الهوة بأسرع وقت ممكن، لكي نواكب التطور
- ونسائر أو نتجاوز مستوى الدول المتقدمة وذلك باتباع ما يأتي:
- ١ - رفع مستويات الوعي والتدريب.
- ٢ - إزالة كل العوائق في التشريعات القانونية المحلية.
- ٣ - إلغاء الفوارق بين قواعد المحاسبة المحلية والقواعد الدولية.
- ٤ - التنسيق بين الأجهزة المحاسبية والجامعات لرفع مستوى المهنة والتكامل فيما بينها.
- ٥ - إدخال كل عناصر التكنولوجيا الحديثة، ولا سيما تكنولوجيا الاتصالات إلى مهنة المحاسبة لتسهيل عملية الاتصال.
- ٦ - إعداد برامج تدريب للطلاب الخريجين وأعضاء هيئة التدريس والممارسين لتطوير كفاءة أداء الممارسين والطلاب، ورفع مستوى التدريس في الجامعات وتطوير البرامج التدريبية.
- ٧ - تعديل البرامج التدريسية في الجامعات الأردنية والارتقاء بها إلى مستوى البرامج العالمية في الدول المتقدمة؛ تلك التي يتطلبها الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين، وما تحتاجه السوق المحلية والدولية لدخول سوق المنافسة التي ستفرضها منظمة الجات.
- أشار محمد (٢٠٠١) في معرض حديثه عن البيئة الملائمة لتدقيق الاستثمار

المحاسبة، وذلك من خلال إعداد معايير محاسبية دولية (IASS)، مؤكداً تزايد الشركات التي تتبع تلك المعايير في إعداد بياناتها المالية في مختلف الدول بما فيها الدول النامية، إضافة إلى تزايد عدد المحاسبين الذين يعتمدون على تلك المعايير في إعداد البيانات المالية. ويستدعي ذلك التوقف أمام الأنظمة المحاسبية الموحدة والقائمين عليها في ظل العولمة؛ لتنقيح تلك الأنظمة بما يمكن من إدخال متطلبات المعايير الدولية التي لم تشتمل الأنظمة على متطلباتها شريطة ملاءمتها للبيئة المحلية.

وفي دراسة ميدانية بعنوان «المشكلات التي تواجه مراجعي الحسابات في دولة الكويت» أشار الحمود وإبراهيم (١٩٩٧) إلى أن أهمية دراسة المشكلات التي يواجهها مراقبو الحسابات بدولة الكويت تنبع من أهمية المحاسبة ودورها الذي تقوم به في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مساعدتها على التوزيع الكفء للموارد المالية المتاحة عن طريق توجيه الموارد إلى أفضل الاستثمارات، كما ترجع أهمية بحثهما إلى إسهامهما في تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة بدولة الكويت.

وقد توصل الباحثان إلى أن من أهم المشكلات ما يأتي:

- عدم وجود معايير محاسبية متعارف عليها خاصة بالبيئة المحلية.
- تدني مستوى كفاءة محاسبي الشركات.
- غياب دور الجمعيات المهنية المنظمة للمهنة.

الأجنبي المباشر للجمهورية اليمنية إلى أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي؛ مؤكداً أن العمل على توفير البيئة المناسبة لتدفق الاستثمار الأجنبي أمر ضروري للدول التي ترغب في جذب هذه الاستثمارات. ويشير إلى أن الشروط المطلوبة لتوافر المناخ الاستثماري المناسب في اليمن تتمثل في تعزيز إمكانيات النمو في الاقتصاد، وإصلاح النظام القضائي، وتطوير مؤسسات الاستثمار، واستكمال البنية التحتية، وإصلاح النظام المالي، وتوفير قاعدة بيانات ومعلومات عن الاقتصاد. ونشدد على أن المعلومات المحاسبية تمثل أحد أهم مصادر تلك المعلومات، وإذا ما تم إعدادها وفقاً لمعايير محاسبية معروفة لدى المستثمرين فإنها ستمثل أحد عوامل جذب الاستثمارات. وهذا يعني أن الأنظمة المحاسبية إذا لم يتم تطويرها لمواكبة التغيرات العالمية فقد تعجز عن توفير البيانات المطلوبة لهذا المناخ الاستثماري، مما سيلحق الضرر بالاستثمار إن لم توفر المعلومات المحاسبية بشكل يفهمها المستثمر الأجنبي، وتجذبه نحو الاستثمار في ظل المنافسة العالمية وانتشار ظاهرة العولمة.

وفي ورقة بحثية بعنوان «العولمة وتأثيرها على الأنظمة المحاسبية العربية الموحدة» أشار الصبح (٢٠٠١) إلى أن المحاسبة في مختلف الاقطار لم تكن بمعزل عن التطورات التي فرضتها العولمة؛ حيث يشير إلى أن أرباب المهنة - منذ بداية هذا القرن - قد اتجهوا نحو عولمة

- عدم وجود قواعد محددة للسلوك المهني.
- عدم اشتراط قانون التأهيل والتدريب المستمر للمراجعين ليكونوا قادرين على الاستمرار.

وقد قدم الباحثان كثيراً من التوصيات منها:

- الاستمرار في تبني المعايير المحاسبية والتدقيق الدولية، والبدء في الوقت نفسه في استكمال وضع المعايير التي تلائم البيئة الكويتية.

- اهتمام المسؤولين عن مهنة المحاسبة والمراجعة في دولة الكويت بمعالجة المشكلات والصعوبات التي تواجه المهنة وكيفية التغلب عليها بالدراسة والتحليل.

وقد أعد Willmott (1986) دراسة تحليلية تختص بدراسة التطور التاريخي للاتجاهات الأكاديمية والتشريعية لتنظيم مهنة المحاسبة في إنجلترا خلال الفترة (١٨٥٤ - ١٩٨٥). وكشفت الدراسة عن أهم الجوانب الاجتماعية والسياسية التي يمكن أن يكون لها تأثير على المهنة بشكل مباشر وغير مباشر، هذا بالإضافة إلى المشكلات التي تواجهها المهنة من الحكومة ومن قبل مراقبي الحسابات في أثناء ممارستهم لمهنتهم.

وفي استطلاع ميداني قام به Eynon et al. (1996) لِعَيْنَةٍ مكونة من (١٦٧) محاسباً قانونياً بأمريكا عن مدى وعي المحاسبين بأخلاقيات المهنة من خلال برامج التدريب والتعليم المختلفة، توصل إلى أن هناك مشكلة كبيرة يواجهها

المحاسبون؛ ألا وهي عدم وجود وعي كامل لدى كثير منهم تجاه أخلاقيات المهنة، وعدم اتباعهم قواعد السلوك المهني عند اتخاذ القرارات، حيث كشفت الدراسة أن (٢٥٪) من المستجيبين فقط حصلوا على مقرر السلوكيات في كلياتهم، وأن ثلث المستجيبين درسوا أخلاقيات مهنة المحاسبة خلال مقررات المحاسبة بالجامعات، وأن أكثر من (٥٠٪) من المستجيبين رأوا أن اتباع قواعد السلوك المهني عند اتخاذ القرار شيء يجب أخذه في الاعتبار، وأن (٦٩٪) منهم عدوا أنفسهم متخذي قرارات ذات سلوك مهني عال، وأن (٦٢٪) نظروا إلى المهنة وسلوكها على أنهما شيء واحد.

كما قام Chenok (1995) بدراسة تحليلية للتحديات التي يواجهها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي خلال خمسة عشر عاماً، والمتعلقة بمهنة المحاسبة والمراجعة. وقد توصلت الدراسة إلى أن المشكلات التي تواجه المحاسبين المهنيين تتلخص في الآتي:

- ١ - المنافسة من داخل المهنة وخارجها.
- ٢ - التقدم التكنولوجي الذي يشتمل على التطور الهائل في الحاسبات الآلية، وتبادل المعلومات والاتصالات، وأثر ذلك كله على مكاتب التدقيق والمراجعين أنفسهم.
- ٣ - التعقيد في عرض المعلومات والنتائج الناجم عن تعقد أساليب التمويل على سبيل المثال.

التعريف الإجرائي للمتغيرات

أولاً: المتغيرات المستقلة:

- (١) التأهيل المحاسبي لشاغل مهنة (وظيفة) المحاسبة:

من المتوقع أنه كلما زاد التأهيل الأكاديمي للمحاسب زادت قدرته على مواجهة صعوبات مهنة المحاسبة والتخلص منها، أو إيجاد الحلول لها وعدم بروزها بشكل واضح. وسيتم قياس تأثير التأهيل المحاسبي لشاغل وظيفة المحاسبة من خلال ثلاثة أبعاد أساسية هي: المؤهل الأكاديمي للمحاسب، والتخصص الأكاديمي، والخبرة العملية في مجال المحاسبة.

- (٢) وجود نظام محاسبي واضح وملزم:

يمكن تعريف النظام المحاسبي بأنه مجموعة الإجراءات والقواعد التي تحكم العمل المحاسبي داخل المنشأة. ومن المتوقع أن يؤدي وجود نظام محاسبي واضح وملزم إلى التقليل من مشكلات مهنة المحاسبة أو عدم بروزها. وسيتم قياس تأثير وجود نظام محاسبي واضح وملزم من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية هي:

- الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- وجود تشريعات ملزمة لتطبيق النظام المحاسبي.

- وضوح النظام المحاسبي، وإشراك المحاسبين في إعداداته وتطويره.

- ٤ - التغيرات في النصوص القانونية، ولا سيما قانون الضرائب.

- ٥ - التغيرات في الشكل العام للموارد البشرية العاملة في هذا المجال.

- ٦ - التغيرات في شكل الاستثمارات والتجارة العالمية.

وقد أوصت الدراسة بمجموعة من الحلول للقضاء على هذه المشكلات، أهمها:

- أ - تطوير التعليم المحاسبي.
ب - رفع أداء المحاسبين بالتدريب المستمر.
ج - تطوير الخدمات الخاصة المتعلقة بالمهنة.
د - إعداد معايير ملائمة للمهنة.

الإطار النظري

لقد تم تحديد المتغيرات المتعلقة بالدراسة (مستقلة، تابعة) على النحو الآتي:

المتغيرات المستقلة

- (١) نقص التأهيل المحاسبي لشاغل وظيفة المحاسب.
(٢) عدم وجود نظام محاسبي واضح وملزم.
(٣) عدم استقلالية المحاسب.
(٤) عدم مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية.
(٥) عدم مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات.

المتغير التابع

بروز مشكلات مهنة المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية.

٣ (استقلالية المحاسب:

تعاني بعض الفئات المستخدمة للبيانات المحاسبية من عدم إمكان الاستفادة من المعلومات المقدمة من المحاسب بسبب عدم استقلاليته، وعدم إمكان إبداء رأيه وتقديم بيانات واقعية. ويتوقع أن يكون ذلك من العوامل المؤثرة في بروز المشكلات المحاسبية؛ لذلك سيتم قياس تأثير استقلالية المحاسب في بروز المشكلات المحاسبية من خلال الأبعاد الآتية:

- تدخل الإدارة في صياغة البيانات المحاسبية المقدمة من المحاسب.
- توافر الحماية القانونية للمحاسب عند مخالفته لتوجيهات الإدارة.
- موضوعية المحاسب في إعطاء المعلومات الصحيحة.

٤ (مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية:

تتسم الحياة اليومية بالتطور والتحديث، وهكذا الأمر بالنسبة للقواعد المحاسبية وأنظمتها. لذلك ينبغي على الشركات مواكبة هذه المستجدات لتقليل الفجوة بين ما هو مطبق حالياً في الجوانب المحاسبية وما ينبغي أن يكون عليه الوضع نتيجة التطور والتحديث. وعلى ذلك كلما كان هناك مواكبة للمستجدات قل احتمال بروز مشكلات مهنة المحاسبة. وسيتم قياس أثر مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية من خلال ثلاثة أبعاد رئيسية:

- تطوير المناهج الدراسية في الجامعات

والكليات لتنسجم مع التطورات والمستجدات في الحياة العملية.

- قيام الجمعيات والهيئات المحاسبية بمهامها المنوطة بها لتطوير مهنة المحاسبة.

- وفرة المحاسبين المؤهلين في فروع المحاسبة المتخصصة المتطورة.

٥ (مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات:

إن مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات تسهم في حل كثير من مشكلات مهنة المحاسبة. وكلما كان المحاسب قادراً على المشاركة في اتخاذ القرارات كان أقدر على الإسهام في حل مشكلات مهنة المحاسبة. وسيتم قياس أثر مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات بصورة مباشرة من خلال تحديد درجة مشاركته.

ثانياً: المتغير التابع:

إن المتغير التابع في هذه الدراسة هو بروز مشكلات مهنة المحاسبة، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل التي تؤدي إلى بروز هذه المشكلات وهذه العوامل هي المتغيرات المستقلة، أما المشكلات موضع القياس فهي:

- ١ - تعرض المحاسب لضغوط من الإدارة لتقديم بيانات تناسب متطلباتها.
- ٢ - وجود فجوة بين ما يدرسه المحاسب وما يجده في الحياة العملية.

- ٣ - عدم قدرة الشركات على مواكبة المستجدات في نظريات المحاسبة وقواعدها.
- ٤ - عدم وجود نظام محاسبي واضح ومحدد المعالم.
- ٥ - عدم الاستفادة من المعلومات المقدمة للإدارة في ترشيد قراراتها بشكل مطلوب.
- ٦ - عدم الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- ٧ - عدم اضطلاع بعض الجهات بمهامها الواجب القيام بها بشكل كفاء وفعال، وبما يخدم مهنة المحاسبة.
- ٨ - لا تأخذ بعض التعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي صفة الإلزامية، مما يضعف أهميتها.
- ٩ - تعاني الشركات الصناعية من نقص في عدد المحاسبين المؤهلين، لا سيما في فروع المحاسبة المتخصصة؛ كمحاسبة التكاليف والنظم المحاسبية والتحليل المالي والإعلام المحاسبي.
- ١٠ - عدم إمكان الوثوق والاعتماد التام على المعلومات المحاسبية، حيث إنها تقوم في بعض جوانبها على أساس الرأي والحكم الشخصي للقائمين على مهنة المحاسبة.
- فرضيات الدراسة:**
- سيتم خلال هذه الدراسة اختبار الفرضيات الآتية:
- الفرضية الأولى:
- «لا توجد علاقة بين نقص التأهيل المحاسبي وبروز مشكلات مهنة المحاسبة».
- الفرضية الثانية:
- «لا توجد علاقة بين عدم وجود نظام محاسبي واضح وملزم وبروز مشكلات مهنة المحاسبة».
- الفرضية الثالثة:
- «لا توجد علاقة بين عدم استقلالية المحاسب وبروز مشكلات مهنة المحاسبة».
- الفرضية الرابعة:
- «لا توجد علاقة بين عدم مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية وبروز مشكلات مهنة المحاسبة».
- الفرضية الخامسة:
- «لا توجد علاقة بين عدم مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات وبروز مشكلات مهنة المحاسبة».
- إن الهدف من دراسة هذه الفرضيات هو بيان مدى تأثيرها في بروز مشكلات مهنة المحاسبة في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؛ حيث تشتمل هذه الفرضيات على دراسة تأثير العوامل التالية: التأهيل المحاسبي، وجود نظام محاسبي واضح وملزم، استقلالية

المجتمع (PCF) Population
Correction Factor ومن ثم تعديل
حجم العينة ليصبح:

$$n = \frac{NP}{N+(P-1)} = \frac{64 \times 54}{64 + (56-1)} = 30.11 \approx 30$$

لذا تم اعتماد حجم العينة النهائي (٣٠) استبانة. وقد تم توزيع استبانة واحدة لكل شركة من الشركات موضع الدراسة. ولضمان سرعة إنجاز البحث وزعت خمسون استبانة على خمسين شركة، غير أنه تم الاكتفاء بأول ثلاثين استبانة مستلمة مجاب عليها بشكل كامل، شرط أن يكون التخصص الأكاديمي للمجيب عليها هو المحاسبة، وذلك للاستناد إلى آراء المحاسبين فيما يتعلق بتقييم مشكلات مهنة المحاسبة؛ لأنهم الأقدر على ذلك، ولتحقيق إمكانية تقييم النتائج التي سيتم التوصل إليها والتوصيات المتعلقة بها.

أساليب جميع البيانات

اعتماد الباحث في جمع البيانات على مصادر ثانوية وأولية:

١ - المصادر الثانوية:

تمثلت هذه المصادر في المعلومات النظرية والميدانية التي تم الحصول عليها من خلال الرجوع للدراسات السابقة في المراجع والدوريات والبحوث المختصة، إضافة إلى المعلومات في بورصة عمان.

المحاسب، مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية، مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات؛ إذ إن هذه العوامل تمثل المتغيرات المستقلة المتوقع أن يكون لها تأثير في بروز مشكلات مهنة المحاسبة. وهذا ما سيتم تأكيده أو رفضه من خلال تحليل النتائج، واختبار الفرضيات.

المجتمع والعينة في الدراسة:

مجتمع هذه الدراسة هو جميع الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان في نهاية عام ٢٠٠٠م التي سبق تأسيسها عام ١٩٩٣م، ويبلغ عددها (٥١) شركة. إلا أنه لم يتم استعمال الحصر الشامل لهذه الشركات، إذ تم اللجوء إلى أسلوب المعاينة، وتم سحب عينة عشوائية تناسب هذه الدراسة وفقاً للخطوات الآتية (Sekaran, 1992):

١ - وزعت (١٥) استبانة أولية بشكل عشوائي، ومن خلال الردود تم حساب المتوسطات ومن ثم حساب التباين σ^2 للإجابات، فوجد أنه $\sigma^2 = 0.0203$ وسمح الباحث لخطأ معاينة مقداره $e = 0.05$ وباختيار مستوى ثقة مساو لـ 95% فإن القيم الحرجة $Z = \pm 1.96$.

٢ - بتطبيق القانون $N = \frac{Z^2 \sigma^2}{e^2}$ نجد أن حجم العينة:

$$N = \frac{(1.96)^2 (0.0203)^2}{(0.05)^2} = 63.32 \approx 64$$

٣ - ونظراً لكون المجتمع محدوداً فقد تم استخدام عامل تصحيح

٢ - المصادر الأولية:

طورت استبانة لهذا الغرض، وتم جمع البيانات بالمقابلة الشخصية لأفراد العينة المتمثلين في المديرين الماليين أو رؤساء الأقسام المحاسبية للشركات موضع الدراسة. وقد اشتملت على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: يختص بالبيانات الديموغرافية عن الشخص المجيب، ويشمل خمسة أسئلة.

القسم الثاني: يختص هذا القسم بالأسئلة عن متغيرات الدراسة، وشمل (٢٧) سؤالاً، وقد اختار الباحث مقياساً (Scale) للإجابة عن كل سؤال مكوناً من (٥) درجات.

القسم الثالث: يختص بأخذ رأي المجيب في ترتيب المشكلات المطروحة حسب أهميتها النسبية، واقتراح الحلول الملائمة لبعض المشكلات التي طرحها الباحث، وذلك بهدف الوقوف على وجهات نظر العاملين في الميدان. وقد اختتم الباحث القسم الثالث من الاستبانة بسؤال مفتوح تركت إجابته للمجيب.

خصائص العينة:

يمكن تلخيص خصائص العينة - من خلال إجابات الأسئلة الديموغرافية الواردة في القسم الأول من الاستبانة - بالجدول (١):

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم استخدام برنامج SPSS لتحليل نتائج هذه الدراسة باتباع الأساليب الإحصائية الآتية:

١ - تحليل الاعتمادية (Reliability Analysis).

٢ - الإحصاء الوصفي للمتغيرات (Descriptive Statistics of Variables).

٣ - اختبار الفرضيات باستخدام اختبار مان ويتني (Mann Whiteny).

وفيما يلي توضيح لهذه الأساليب ونتائجها:

أولاً: تحليل الاعتمادية (Reliability):

يستخدم مقياس الاعتمادية للدلالة على مدى صدق الأداة المستخدمة (الاستبانة) في قياس المتغيرات التي تشتمل عليها الدراسة، ويُعد هذا المقياس مقبولاً إذا كانت قيمة $\alpha > 60\%$. ومن خلال نتائج الحاسوب نجد أن $\alpha = 0.8696$. ويعني ذلك أن الاستبانة المستخدمة تقيس الأبعاد والمتغيرات المقصود بالدراسة بدرجة اعتمادية (مصادقية) عالية.

ثانياً: الإحصاء الوصفي للمتغيرات (Descriptive Statistics of Variables)

يبين الجدول (٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات بعض الأسئلة والمتغيرات.

قيس السؤال الأول (المؤهل الأكاديمي للمحاسب) من خلال خمسة أوزان (١، ٢، ٣، ٤، ٥) للإجابات (ثانوية

يلاحظ من الجدول أعلاه أن كل المجيبين هم من تخصص المحاسبة (١٠٠٪)، وأن النسبة الكبرى هم من حملة البكالوريوس (٥٧٪ من المجيبين) تقريباً، وأن من تتجاوز خبرتهم في مجال المحاسبة ٣ سنوات يبلغون حوالي ٩٠٪ وأعمار غالبيتهم (٥٠٪) تتراوح ما بين ٣٥ و ٤٠ سنة، ودرجة مشاركتهم في اتخاذ القرارات بصورة دائمة تبلغ ٦٠٪.

جدول ٢

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات بعض الأسئلة والمتغيرات المستقلة

السؤال / المتغير	الوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري (Std. Dev)
السؤال (١): المؤهل الأكاديمي للمحاسب	٣,٠٣	٠,٦٧
السؤال (٢): التخصص الأكاديمي للمحاسب	٥	٠
السؤال (٣): الخبرة العملية في مجال المحاسبة	٢,٩٣	١,٣٤
السؤال (٤): العمر	٣,٢٣	١,٠٦
السؤال (٥): مدى المشاركة في اتخاذ القرارات	٣,٨٣	٠,٧٥
المتغير المستقل (١): نقص التأهيل المحاسبي لشاغل مهنة المحاسبة	٣,٦٦	٠,٣٤
المتغير المستقل (٢): عدم وجود نظام محاسبي واضح وملزم	٣,٥٧	٠,٥٠
المتغير المستقل (٣): عدم استقلالية المحاسب	٣,٦١	٠,٤٤
المتغير المستقل (٤): عدم مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية	٣,٩٥	٠,٤٢
المتغير المستقل (٥): عدم مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات	٣,٨٣	٠,٧٥

أما المتغير الخامس فقد أعطيت إجاباته (دائماً، غالباً، أحياناً، نادراً، لا يتم على الإطلاق) الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي.

ويوضح الجدول (٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية أو متوسط الأهمية النسبية لكل مشكلة من مشكلات مهنة المحاسبة (المتغير التابع):

ثالثاً: اختبار الفرضيات:

تم استخدام اختبار مان ويتني "Mann Whiteny" لاختبار الفرضيات (Bouverman and O'connell, 2001) وفيما يلي نتائج اختبارها:

الفرضية الأولى:

إن قيمة P المحسوبة = ٠,٦٧٢٨ وهي أكبر من ٠,٠٥؛ لذا يتم قبول الفرضية العدمية الأولى؛ ويعني ذلك أن نقص التأهيل المحاسبي ليس عاملاً أساسياً في بروز

عامة، دبلوم - كليات مجتمع، بكالوريوس، ماجستير، أخرى) على التوالي.

أما السؤال الثاني (التخصص الأكاديمي للمحاسب) فقد أعطيت الإجابات (محاسبة، مالية، إدارة أعمال، اقتصاد، أخرى) الأوزان (٥، ٤، ٣، ٢، ١) على التوالي، ويتضح من الجدول (١) أن كل أفراد العينة يقع تخصصهم ضمن المحاسبة.

أما السؤال الثالث (الخبرة العملية في مجال المحاسبة) فقد أعطيت الإجابات (أقل من ٢ سنوات، ٣ - أقل من ٦ سنوات، ٦ - أقل من ٩ سنوات، ٩ - أقل من ١٢ سنة، ١٢ سنة فأكثر) الأوزان (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي.

وقد قيست المتغيرات الخمسة المستقلة للدراسة، علماً بأن أسئلة المتغيرات المستقلة الثاني والثالث والرابع قد أعطيت إجاباتها الأوزان (١، ٢، ٣، ٤، ٥) على التوالي لدرجات الموافقة (٢٠٪ فأقل، ٢١٪ - ٤٠٪، ٤١٪ - ٦٠٪، ٦١٪ - ٨٠٪، ٨١٪ - ١٠٠٪).

العدمية الثانية، مما يعني أن هناك علاقة بين عدم وجود نظام محاسبي واضح وملزم وبروز مشكلات مهنة المحاسبة. وتفسير ذلك أن عدم وجود نظام محاسبي واضح وملزم يسبب إرباكاً لعمل المحاسب ومخرجات قسم المحاسبة في الشركات، ومن ثم يؤدي ذلك إلى بروز مشكلات مهنة المحاسبة.

الفرضية الثالثة:

إن قيمة P المحسوبة = ٠,٠٠٢، وهي أقل من ٠,٠٥؛ لذا يتم رفض الفرضية العدمية الثالثة. وهذا يؤكد وجود علاقة بين عدم استقلالية المحاسب وبروز مشكلات مهنة المحاسبة؛ إذ إن استقلالية المحاسب

مشكلات مهنة المحاسبة؛ إذ إن التخصص الأكاديمي والمؤهل الأكاديمي وعدد سنوات الخبرة ليست المحدد الرئيس لبروز هذه المشكلات، حيث إن بعض هذه المشكلات ناشئ عن جوانب لا علاقة لها بالمحاسب ومؤهلاته وخبرته، بل لها علاقة بعوامل أخرى؛ مثل عدم وجود أنظمة محاسبية واضحة، وتدخل الإدارة عند إعداد البيانات المحاسبية، وعدم الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وغير ذلك.

الفرضية الثانية:

إن قيمة P المحسوبة = ٠,٠٤٥٥، وهي أقل من ٠,٠٥؛ لذا يتم رفض الفرضية

جدول ٣

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل مشكلة من مشكلات مهنة المحاسبة (المتغير التابع)

الانحراف المعياري	الوسط الحسابي (متوسط الأهمية النسبية)	مشكلات مهنة المحاسبة
٢,٧٨	٧,١٣	(١) عدم وجود نظام محاسبي واضح ومحدد المعالم.
٢,٧٦	٦,٨٠	(٢) عدم الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
٣,٢٨	٦,٧٣	(٣) تعرض المحاسب لضغوط من الإدارة لتقديم بيانات تناسب متطلباتها.
٣,٢٣	٦,٤٠	(٤) وجود فجوة بين ما يدرسه المحاسب وما يجده في الحياة العملية.
٣,٤٥	٦,٣٧	(٥) عدم الاستفادة من المعلومات المقدمة للإدارة في ترشيد قراراتها بشكل مطلوب.
٣,٤٧	٦,٣٠	(٦) عدم قدرة الشركات على مواكبة المستجدات في نظريات المحاسبة وقواعدها.
٣,٤٢	٦,٢٣	(٧) عدم اضطلاع بعض الجهات بمهامها الواجب القيام بها بشكل كفاء وفعال وبما يخدم مهنة المحاسبة.
٣,٣٠	٥,٨٧	(٨) لا تأخذ بعض التعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي صفة الإلزامية مما يضعف أهميتها.
٣,٤٧	٥,٧٣	(٩) تعاني الشركات الصناعية من نقص في عدد المحاسبين المؤهلين وخاصة في فروع المحاسبة المتخصصة، كمحاسبة التكاليف والنظم المحاسبية والتحليل المالي والإعلام المحاسبي.
٣,٦٧	٥,٥٠	(١٠) عدم إمكانية الوثوق في المعلومات المحاسبية والاعتماد التام عليها؛ حيث إنها تقوم في بعض جوانبها على أساس الرأي والحكم الشخصي للقائمين على مهنة المحاسبة.

وجود علاقة بين عدم مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات وبروز مشكلات مهنة المحاسبة. فمن المعروف أن مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات تجعله أكثر اهتماماً بهذه القرارات والبيانات المستخدمة في ترشيد مثل هذه القرارات؛ لأنه يتحمل مسؤولية عدم فاعلية هذه القرارات وعدم جدواها واعتمادها على معلومات غير دقيقة أو خاطئة. لذا فإن مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات وأخذ موقفاً متميزاً في الهيكل التنظيمي للشركة يحد من بروز مشكلات مهنة المحاسبة.

وتأكيداً لنتائج اختبار مان وتني اللامعلمي للفروض السابقة نستعرض في الجزء القادم نتائج الارتباط والانحدار المتعدد للمتغيرات المستقلة، والمتغير التابع المتمثل في بروز مشكلات مهنة المحاسبة. فنستعرض أولاً مصفوفة الارتباطات للمتغيرات المستقلة، ويوضح جدول (٤) هذه المصفوفة.

يتضح من الجدول (٤) وجود ارتباطات متعددة بين المتغيرات المستقلة الخمسة مما قد يتسبب في ظهور بعض المشكلات في تحليل الانحدار. لذا سوف يتم تقليص المتغيرات السابقة في عدد أقل من

تعني عدم تدخل الإدارة، وعدم تعرض المحاسب لضغوط من الإدارة لتقديم بيانات تناسب متطلباتها؛ مما يقلل من حدة المشكلات التي تواجهها مهنة المحاسبة.

الفرضية الرابعة:

إن قيمة P المحسوبة = ٠,٠٠٨٢ وهي أقل من ٠,٠٥؛ لذا يتم رفض الفرضية العدمية الرابعة؛ أي أنه توجد علاقة بين عدم مواكبة المستجندات في القواعد المحاسبية وبروز مشكلات مهنة المحاسبة؛ حيث إن عدم مواكبة المستجندات في القواعد والنظريات المحاسبية يخلق فجوة بين ما يعرفه ويدرسه المحاسب وما يجده في الحياة العملية، ومن ثم لا يستطيع تقديم بيانات ومعلومات ملائمة لاتخاذ القرارات، ولا يمتلك القدرة على تقديم بيانات ومعلومات محاسبية تتمتع بثقة الآخرين واعتمادهم عليها، وهذا مما يؤدي إلى بروز مشكلات مهنة المحاسبة بوضوح.

الفرضية الخامسة:

إن قيمة P المحسوبة = ٠,٠١٢٠ وهي أقل من ٠,٠٥؛ لذا يتم رفض الفرضية العدمية وقبول الفرضية البديلة الخامسة. ويدل ذلك على

جدول ٤
مصفوفة الارتباطات المتعددة

المتغيرات المستقلة	عدم وجود نظام محاسبي واضح	عدم استقلالية المحاسب	عدم مواكبة المستجندات	عدم المشاركة في اتخاذ القرارات
نقص التأهيل المحاسبي	٠,٠١٧	-٠,٣٢٤	-٠,١١٦	-٠,١٨٦
عدم وجود نظام محاسبي واضح		*٠,٧٢٥	*٠,٨٢٥	*٠,٤٧٥
عدم استقلالية المحاسب			٠,٨٥٩	*٠,٥٤٧
عدم مواكبة المستجندات				*٠,٦٠٩

* الارتباط معنوي عند مستوى دلالة أقل من ٥٪.

جدول ٥
عوامل التحليل العاملي

المتغيرات المستقلة	نسبة التحميل		التباين الكلي
	العامل الأول	العامل الثاني	
نقص التأهيل المحاسبي	٠,٩	٠,٩٨٠	
عدم وجود نظام محاسبي ملزم	٠,٨٨٦		
عدم استقلالية المحاسب	٠,٩٥٨		
عدم مواكبة المحاسب للمستجدات	٠,٧٠٢		
عدم مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات	٠,٧١٧	٠,٨٣٧	٨٢,٤٥٥ %
التباين المفسر			

وجود نظام محاسبي واضح وملزم، عدم استقلالية المحاسب، عدم مواكبة المستجدات في القواعد المحاسبية، عدم مشاركة المحاسب في اتخاذ القرارات).

نستعرض فيما يلي جدول تحليل الانحدار وجدول تحليل التباين للعلاقة بين بروز مشكلات مهنة المحاسبة بوصفه متغيراً تابعاً وكل من المتغيرين المستقلين: غياب المحددات المحاسبية، ونقص التأهيل المحاسبي، حيث يوضح جدول (٦) تحليل الانحدار، وجدول (٧) تحليل التباين.

العوامل غير المرتبطة باستخدام التحليل العاملي، ومن ثم يتم بناء نموذج الانحدار بين تلك العوامل غير المرتبطة والمتغير التابع (بروز مشكلات مهنة المحاسبة). ويوضح جدول التباين المفسر لنتائج التحليل العاملي أنه أمكن تقليص المتغيرات الخمسة المستقلة في عاملين فقط يفسران نسبة ٨٢,٤٥٥ % من التباين الكلي، كما هو موضح بالجدول (٥).

يتكون العامل الأول من نقص التأهيل المحاسبي لشاغل مهنة المحاسبة. أما العامل الثاني فيمكن أن يطلق عليه غياب بعض المحددات المحاسبية، ويتضمن (عدم

جدول ٦
تحليل الانحدار

المتغيرات المستقلة	معاملات الانحدار	الخطأ المعياري للمعاملات	t	P-Value	معامل تضخم التباين
الثابت	٣,٦٦	٠,٠٧٥٨٨	٤٨,٣٢	٠,٠٠٠	-
غياب محددات محاسبية	٠,٤٤	٠,٠٧٧١٨	٥,٧٦	٠,٠٠٠	١,٠
نقص التأهيل المحاسبي	٠,٠٩٦٠-	٠,٠٧٧١٨	١,٢٥-	٠,٢٤٤	١,٠

جدول ٧
تحليل التباين

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط مجموع المربعات	F	P-Value
الانحدار	٢	٦,٠٠٢٨	٣,٠٠١٤	١٧,٣٨	٠,٠٠٠٠
الخطأ	٢٧	٤,٦٦٣٩	٠,١٧٢٧		
الكلي	٢٩	١٠,٦٦٦٧			

ويتضح من الجدول (٦) معنوية العلاقة بين غياب المحددات المحاسبية تلك التي تتمثل في المتغيرات الأربعة السالفة الذكر؛ $P\text{-Value}=0.000$. في حين أثبت التحليل عدم معنوية العامل المستقل المتمثل في نقص التأهيل المحاسبي لشاغل مهنة المحاسبة، وهو ما يؤكد نتائج اختبار مان ويتني اللامعلمية.

ويتضح من قيمة $P\text{-Value}=0.000$ ملاءمة النموذج السابق للبيانات؛ حيث يفسر العاملان غياب المحددات المحاسبية ونقص التأهيل المحاسبي لمهنة المحاسبة نسبة ٥٦,٣٪ من المتغيرات الكلية في النموذج. يفسر منها العامل الأول نسبة ٥٣,٧٦٪. أما نقص التأهيل المحاسبي لمهنة المحاسبة فيفسر نسبة ٢,٥٪. وهنا يمكن القول إن جميع مؤشرات تحليل الانحدار وتحليل التباين تؤكد ما قد استنتجناه من قبل في اختبار مان ويتني اللامعلمي لفروض الدراسة.

خلاصة الدراسة

لقد تبين من اختبار الفرضيات وتحليل إجابات القسم الأول

والثاني من أسئلة الاستبانة أن جميع العوامل المستقلة ذات تأثير واضح في بروز مشكلات مهنة المحاسبة (المتغير التابع)، باستثناء نقص التأهيل المحاسبي لشاغل مهنة المحاسبة.

وبتحليل نتائج إجابات القسم الثالث من الاستبانة نجد أن المجيبين عن الاستبانة لم يطرحوا أي مشكلات جديدة لم يرد ذكرها في الاستبانة. غير أن الإجابات التي تم الحصول عليها تساعد في ترتيب المشكلات حسب أهميتها النسبية على النحو الآتي:

١ - عدم وجود نظام محاسبي واضح ومحدد المعالم.

٢ - عدم الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

٣ - تعرض المحاسب لضغوط من الإدارة لتقديم بيانات تناسب متطلباتها.

معالجتها والتخلص منها، ومشكلات لا تخضع لسيطرة الشركة ورقابتها ولا يمكنها معالجتها والتخلص منها، وذلك على النحو الآتي:

مشكلات تخضع للرقابة والسيطرة من جانب الشركات الصناعية المساهمة العامة:

- ١ - عدم قدرة الشركات على مواكبة المستجدات في نظريات المحاسبة وقواعدها. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال مواكبة هذه المستجدات والاطلاع عليها وتطبيقها، ومن خلال إخضاع الموظفين لدورات تدريبية متخصصة، واستقطاب الكفاءات في المجالات المتخصصة.
- ٢ - عدم إمكان الوثوق والاعتماد التام على المعلومات المحاسبية؛ حيث إنها تقوم في بعض جوانبها على أساس الرأي والحكم الشخصي للقائمين على مهنة المحاسبة. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال التقيد بالموضوعية التامة، والالتزام بالنظريات والقواعد المحددة لتقديم هذه المعلومات حتى تأخذ طابع الموثوقية والاعتمادية الكاملة.
- ٣ - تعرض المحاسب لضغوط من الإدارة لتقديم بيانات تناسب متطلباتها. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال منح المحاسب الاستقلالية التامة في

- ٤ - وجود فجوة بين ما يدرسه المحاسب وما يجده في الحياة العملية.
- ٥ - عدم الاستفادة من المعلومات المقدمة للإدارة في ترشيد قراراتها بشكل مطلوب.
- ٦ - عدم قدرة الشركات على مواكبة المستجدات في نظريات المحاسبة وقواعدها.
- ٧ - عدم اضطلاع بعض الجهات بمهامها الواجب القيام بها بشكل كفاء وفعال، وبما يخدم مهنة المحاسبة.
- ٨ - لا تأخذ بعض التعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي صفة الإلزامية، مما يضعف أهميتها.
- ٩ - تعاني الشركات الصناعية من نقص في عدد المحاسبين المؤهلين ولاسيما في فروع المحاسبة المتخصصة؛ كمحاسبة التكاليف والنظم المحاسبية والتحليل المالي والإعلام المحاسبي.
- ١٠ - عدم إمكان الوثوق والاعتماد التام على المعلومات المحاسبية؛ حيث إنها تقوم في بعض جوانبها على أساس الرأي والحكم الشخصي للقائمين على مهنة المحاسبة.
- كما يمكن الاجتهاد في تصنيف المشكلات إلى مشكلات خاضعة لسيطرة الشركة ورقابتها، ويمكنها

بالصياغة والتحديد، مع تأكيد أهمية وجود نظام متين للرقابة الداخلية.

٧ - لا تأخذ بعض التعليمات الخاصة بالنظام المحاسبي صفة الإلزامية مما يضعف أهميتها. ويمكن حل هذه المشكلة جذرياً بإدراج جميع التعليمات ضمن النظام المحاسبي، وجعلها تعليمات ملزمة يحاسب المحاسب على إهمالها وعلى عدم أخذها بالحسبان.

مشكلات لا تخضع للرقابة والسيطرة من جانب الشركات الصناعية المساهمة العامة، ولكن يمكنها الإسهام في حلها:

١ - وجود فجوة بين ما يدرسه المحاسب وما يجده في الحياة العملية. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال إعادة النظر في الخطط الدراسية المطروحة من أقسام المحاسبة في الجامعات، كما يمكن للشركات الإسهام في حلها من خلال عقد دورات تدريبية للمحاسبين قبل مزاولتهم العمل بشكل رسمي (أي جعل فترة تدريب إلزامية).

٢ - تعاني الشركات الصناعية من نقص في عدد المحاسبين المؤهلين وخاصة في فروع المحاسبة المتخصصة؛ كمحاسبة التكاليف والنظم المحاسبية والتحليل المالي والإعلام المحاسبي. وعلى الرغم

إعداد البيانات، بعيداً عن رغبة الإدارة ومتطلباتها أو أي جهة أخرى، ومنحه الحماية القانونية للقيام بعمله على أتم وجه، وأن يكون هناك دور للجمعيات المهنية في هذا المجال.

٤ - عدم الاستفادة من المعلومات المقدمة للإدارة في ترشيد قراراتها بشكل مطلوب. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال إشراك المحاسب في عملية اتخاذ القرارات ودراسة البيانات والمعلومات التي يقدمها قبل اتخاذ القرار، مع التركيز على التخصصية لدى المحاسب لا سيما المحاسب الإداري.

٥ - عدم الالتزام بتطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال إلزام المحاسب بتطبيق هذه المبادئ، وعدم قبول هذه الحسابات واعتمادها من قبل مدقق الحسابات ما لم تكن منسجمة مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إضافة إلى إجراء بعض التعديلات على التشريعات الحالية، أو سن تشريعات جديدة قادرة على تحقيق ذلك.

٦ - عدم وجود نظام محاسبي واضح ومحدد المعالم. ويمكن حل هذه المشكلة من خلال الاسترشاد بالمكاتب والجهات الاستشارية لمعالجة معالم النظام المحاسبي الملئم لاحتياجات الشركة

النظام المحاسبي وتعليماته إن وجد.

٢ - عقد دورات تدريبية للمحاسبين الخريجين قبل ممارستهم للعمل المحاسبي في الشركات لتقليص الفجوة بين الجانب النظري والجانب العملي الميداني.

٣ - تعاون الجامعات في الأردن مع الشركات في تحديد احتياجاتها من خريجي المحاسبة ورفع السوق المحلي بمحاسبين ذوي كفاءة في المجالات المختلفة لفروع علم المحاسبة.

٤ - قيام الهيئات المعنية والجهات المختصة والمرتبطة بعلم المحاسبة بدورها بشكل كفاء وفعال، وبما يخدم احتياجات السوق والشركات، ويحقق أهداف هذه الهيئات والجهات ومبررات وجودها.

٥ - تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بما يخدم ويحقق استقلالية المحاسب وحياده ونزاهته وبذل العناية الواجبة في عمله.

٦ - على مصممي الأنظمة المحاسبية دراسة طبيعة أعمال الشركة قبل وضع الأنظمة المحاسبية لها؛ إذ إن وضع النظام المحاسبي في ضوء الدراسة الميدانية الفعلية لواقع الشركة يجعل هذا النظام متمشياً مع الواقع والمطلوب.

من أن هذه المشكلة تقع مسؤوليتها على عاتق الجامعات والمعاهد التي تدرس المحاسبة وتخرج المحاسبين، فإن الشركات المساهمة تستطيع أن تسهم في التخفيف من حدة هذه المشكلة من خلال التنسيق مع الجامعات والمعاهد، بحيث يكون هناك تركيز على هذه الجوانب، وزيادة التركيز على ابتكار تخصصات تتناسب واحتياجات السوق.

٣ - عدم اضطلاع بعض الجهات بمهامها الواجب القيام بها بشكل كفاء وفعال، وبما يخدم مهنة المحاسبة. وهنا نقترح وجوب تطبيق مبدأ محاسبة المسؤولية، كما نقترح إيجاد دليل محدد تصوغه الجهات المهنية، يمثل وصفاً دقيقاً لكيفية قيام الموظفين بالمهام المحاسبية الموكولة لهم.

التوصيات والاقتراحات

اعتماداً على النتائج التي تمخض عنها تحليل إجابات الاستبانات يوصي الباحث بما يأتي:

١ - على مدققي الحسابات التأكد من وجود أنظمة محاسبية واضحة ومحددة المعالم في الشركات التي يقومون بتدقيق حساباتها، والتأكد من الالتزام المطلق بتطبيق عناصر

- ٧ - يجب أن لا تكون مهمة المحاسب قاصرة على تسجيل العمليات المالية وتبويبها من أجل إعداد الحسابات الختامية ومعرفة نتيجة أعمال الشركة، بل يجب أن تصمم الأنظمة المحاسبية بحيث يمكن إعداد التقارير المختلفة لخدمة الإدارة وترشيد قراراتها.
- ٨ - تطبيق المحاسبين لأساليب محاسبية متطورة وقيامهم بعملية التحليل المالي حتى يمكن للإدارة معرفة المركز النقدي للمشروع، ومعرفة طرق التمويل التي يجب اتباعها؛ إذ إن القيام بهذه المهام يخرج المحاسبة عن نطاق العمل الروتيني، ويجعلها أداة فعالة في ترشيد القرارات.
- ٩ - تعريف الإداريين بأهمية البيانات المحاسبية في اتخاذ القرارات السليمة يحملهم على طلب هذه البيانات من أقسام المحاسبة.
- ١٠ - تدريب المحاسبين العاملين في المشروع على كيفية إعداد التقارير المالية وخلق بيانات محاسبية مفيدة للإدارة.
- ١١ - العمل على زيادة طاقة أقسام المحاسبة في الجامعات الأردنية من خلال فتح فروع تخصصية في الأقسام المحاسبية، وعقد دورات تدريبية في العلوم المحاسبية المتخصصة في الجامعات والمعاهد الأردنية.
- ١٢ - تطوير المناهج في الجامعات الأردنية، بحيث يتم التركيز على تدريس العلوم المحاسبية الحديثة المتخصصة؛ كمحاسبة التكاليف، ومحاسبة التضخم، والتحليل المالي، والإعلام المحاسبي.
- ١٣ - الاهتمام بالنواحي التحليلية في المحاسبة وتطبيق محاسبة التكاليف الفعلية والمعمارية والموازنات التقديرية لتكون المحاسبة أداة تخطيط ورقابة.
- ١٤ - تحسين الأنظمة المحاسبية، وتطوير المستندات المحاسبية، وتحسين أنظمة الرقابة الداخلية في الشركات بما يخدم مصلحتها، ومنحها الثقة في المعلومات المحاسبية.
- ١٥ - نشر الوعي المحاسبي لدى مقدري الضرائب، بحيث يتمكنون من اكتشاف أي تلاعب في الأمور المحاسبية يؤدي إلى إخفاء الأرباح الحقيقية.

المراجع

- تركي راجي الحمود ومحمد زيدان إبراهيم، مارس ١٩٩٧، المشكلات التي تواجه مراجعي الحسابات في دولة الكويت: دراسة ميدانية، مجلة الإدارة العامة، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، المجلد ٣٦، العدد الرابع: ٥٨١-٦١٤.
- سليمان حسن عطية، ١٩٨٠، تقويم مشاكل مهنة المحاسبة والتدقيق في الأردن، الطبعة الأولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
- صايل رمضان، ١٩٩٢، تقويم فعالية التدريس من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية على قسم المحاسبة في جامعة اليرموك، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السابع، العدد الثالث: ٦٩ - ٩٤.
- صفاء هادي سلمان، ١٩٩٩، الأردن بين عولمة الاقتصاد والمحاسبة، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر الاقتصاد الخامس (العولمة وآثارها المحتملة في الاقتصاد الأردني والعربي) والمنعقد في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.
- طلال أبو غزالة، ١٩٩٧، في مقابلة مع جريدة الحياة منشورة في مجلة المحاسب القانوني العربي تصدر عن المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد التاسع والتسعون، عمان، الأردن.
- عبد الحميد محمد البلداوي، ١٩٩٧، الإحصاء للعلوم الإدارية والتطبيقية، الطبعة الأولى، دار الشروق، عمان.
- عبد الحميد مانع الصبح، ٢٠٠١، العولمة وتأثيرها على الأنظمة المحاسبية العربية الموحدة، ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول العولمة وانعكاساتها على البلدان العربية، الجزائر، ١٣-١٤/٥/٢٠٠١ م.
- فوزي عبدالرحيم غرايبة، ١٩٨١، الوظيفة المحاسبية والقيّمون عليها في الشركات المساهمة العامة في الأردن، مجلة دراسات - الجامعة الأردنية، المجلد الثامن، العدد الثاني: ٨٥ - ١١٦.
- محمد عطية مطر، ١٩٩٠، واقع مهنة المحاسبة في الدول النامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني حول المحاسبة والتنمية.
- محمد عطية مطر، ١٩٩٣، أهمية الاتساق في تطبيق معايير المحاسبة الدولية»، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد التاسع، العدد الرابع: ٣٢٩ - ٣٤٦.
- محمد عطية مطر، ١٩٩٤، سبل تفعيل مهنة المحاسبة في الأردن، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد ٢٤، عمان، الأردن.
- محمود حسن قاقيش وتركي راجي الحمود، ١٩٩٤، «الصعوبات التي تواجه مدققي ديوان المحاسبة في الأردن»، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد العاشر، العدد الثالث: ٣٠٩-٣٤٤.

وليد زكريا صيام، ١٩٩٨، التأهيل المحاسبي وعصر العولمة، مجلة المدقق، جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، العدد ٣٦/٣٧، عمان، الأردن.

وليد زكريا صيام وطلال سلمان جيجان، ١٩٩٩، محاسبة المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحث مقدم إلى ندوة «دور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لإقليم الشمال» المنعقدة في رحاب جامعة إربد الأهلية، إربد، الأردن.

يوسف مصطفى سعادة ومحمد عطية مطر، ١٩٩٤، تقييم فاعلية برنامج الماجستير في العلوم الإدارية (تخصص المحاسبة) بالجامعة الأردنية واقتراح السبل الملائمة لتطويره، مجلة دراسات - الجامعة الأردنية، المجلد ٢١، العدد السادس: ٢٢٧ - ٣١٦.

American Accounting Association. 1966. *A Statement of Basic Accounting Theory*, Evanston, Illinois, American Accounting Association, P.1.

Bruce, L. Bouverman and Richard T. O'connell, 2001. *Business Statistics in Practice*, 2nd Edition, Mc Graw Hill. Ch.9.

Chenok, P. 1995. Fifteen years of Meeting the Challenges. *Journal of Accountancy (JAC)*, 179 (6): 66-70.

Eynom, G., et al. 1996. Perceptions of Sole Practitioners on Ethics Train-

مي الدين أمين محمد، ٢٠٠١، البيئة الملائمة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجمهورية اليمنية، بحث غير منشور، جامعة الدول العربية.

منصور إبراهيم السعيدة، ١٩٩٦، الصعوبات التي تواجه شاغلي الوظائف المحاسبية في محافظات الجنوب في الأردن، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد ١١، العدد ٤، جامعة مؤتة، الكرك.

مهدي الراشد، ١٩٩٣، مدى صلاحية البيانات المحاسبية لأغراض الرقابة، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد التاسع، العدد الأول: ٤٣-٨٥.

نعيم حسني دهمش، ١٩٩٠، تأهيل المحاسب العربي، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر المحاسبي العربي الدولي الثاني حول المحاسبة والتنمية.

ing in profession. *National Public Accountant*, 41 (4): 25-27.

UMA Sekaran. 1992. *Research Methods for Business; A skill-Building Approach*”, Second Edition, John Wiley and sons, Inc., New York, P.P 270-287.

Willmott, H. 1986. Organizing the Professions: A Theoretical and Historical Examination of the Development of the Major Accountancy Bodies in the U.K., *Accounting Organization and Society*, 11 (6): 508-555.

ABSTRACT

**THE AFFECTING FACTORS IN ACCOUNTING CAREER
PROBLEMS:
FIELD STUDY ON INDUSTRIAL CORPORATE COMPANIES IN JORDAN**

WALID Z. SIAM

The Hashemite University

This study aims to evaluate the accounting career problems in the industrial companies and to figure out the affecting factors in these problems. In addition to determine the relative importance of each problem and classifying in into a problem that might be controlled by the company, and it suggests the reasonable solutions for solving these problems. The study concludes that there are few factors that affect the emergence of accounting career problems. The researcher recommended with many suggestions and recommendations that could resolve these problems.

وليد زكريا صيام (دكتوراه في المحاسبة والمالية، جامعة الجزائر، الجمهورية الجزائرية، ١٩٩٧م)، أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الهاشمية. له اهتمامات بحثية في مجال دور البيانات المحاسبية في ترشيد قرارات الإحلال، ومحاسبة المشروعات الصغيرة، ومشكلات مهنة المحاسبة، والتأهيل المحاسبي.